

توجهات استراتيجية لتطوير منظومة التعليم

أ.د/ محمد أمين المفتي

توجهات استراتيجية لتطوير منظومة التعليم

أ.د/ محمد أمين المفتي

أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات، والعميد الأسبق لكلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

elmofti44@hotmail.com

قبلت في ١/٢/٢٠١٧ م

قلمت في ٢٣/١/٢٠١٧ م

ملخص

تتناول الورقة الحالية عرض لمجموعة مقترحة من التوجهات الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم، وفقا للتطورات والتغيرات المستمرة، ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وهذا يتطلب أن يكون تطوير التعليم وفق توجهات استراتيجية واضحة ومحددة في ضوء الخبرات والتجارب العالمية.

الكلمات الدلالية: البحث التربوي، منظومة التعليم، تطوير التعليم، توجهات البحث.

Strategic Trends for Development Education Systematic.

Prof. Dr. Elmofti, Mohamed Amin

Professor of Mathematics Education and the former Dean of College of Education,

Ain Shams University. elmofti44@hotmail.com

Received: 23 Jan 2018 Accepted: 1 Feb 2018

Abstract:

The present paper presents a proposed set of strategic directions for the development of the education system, in accordance with ongoing developments and changes, and to meet current and future challenges. This requires that the development of education in accordance with clear strategic directions and specific in the light of global experience and experience.

Keywords: Educational Research, Educational Reform, Educational Development, Research Orientation.

مقدمة:

تسعى الدول المتقدمة لتنمية الثروة البشرية لديها، وتهتم بذلك لقدرة الكفاءات البشرية على تنمية الثروات المادية التي تمتلكها الدولة واستثمارها إلى أقصى حد ممكن. ولما كان إعداد البشر وتكوينهم هي مهمة التعليم بالدرجة الأولى، فكلما كان التعليم متطورا كلما كانت مخرجاته من الكوادر البشرية ذات جودة عالية، وبالتالي يكون لها فاعلية في الأداء في مواقع العمل المختلفة مما يؤثر تأثيرا إيجابيا على تقدم الدولة. من المعلوم أن التعليم مطالب بالتطور وفقا للتطورات والتغيرات المستمرة، ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وهذا يتطلب أن يكون تطوير التعليم وفق توجهات استراتيجية واضحة ومحددة.

ويقترح كاتب هذه الورقة التوجهات الآتية:

١. الاسترشاد بالمواثيق للهيئات العالمية، والتجارب الدولية في تحسين السياسة التعليمية الحالية

استنادا إلى مبدأ الاستفادة من تراكم الخبرة الإنسانية، هناك ضرورة لدراسة مواثيق الهيئات العالمية المعنية بالتعليم، وكذلك خبرات الدول المتقدمة التي سبقتنا في مضمار التعليم للاستفادة منها في وضع سياسة تعليمية تناسب متطلبات العصر. ومن الضروري التأكيد على عدم استيراد هذه الخبرات وتطبيقها كما هي أو استنساخها، ولكن يمكن الاسترشاد بالتوجهات العامة الحديثة التي جاءت في هذه المواثيق، والاستفادة من التجارب الدولية بما يناسب بيئتنا ومجتمعنا وإمكاناتنا المادية والبشرية، مع التأكيد على أن تكون هذه السياسة هي سياسة وزارة وليس سياسة وزراء تتغير بتغيرهم.

٢. التحول من ثقافة الحد الأدنى الكافي إلى ثقافة الجودة الشاملة في مخرجات التعليم

لم يعد حصول الخريج على الحد الأدنى من المعارف، والمهارات، والقدرات، وأساليب التفكير كافيا لمواجهة التنافس على الوظائف سواء على المستوى القومي، أو الإقليميون العالمي. هذا يستلزم نقلة نوعية من ثقافة الحد الأدنى الكافي، إلى ثقافة الجودة الشاملة في حصيللة الخريج من سنوات التعليم التي مر بها حتى يتمكن من مواجهة المنافسة المشار إليها. هذا يتطلب:

١, ٢. مراجعة مناهج التعليم لتنقيتها مما لا يناسب العصر الحالي

كثرت الشكوى من احتواء مناهج التعليم على تفاصيل، وتكرارات لا جدوى منها، كما أنها تتضمن بعض المعلومات والمعارف غير الحديثة مما يؤثر سلباً على مستوى المتعلم وحصيلته من التعليم وهذا يجعله خارج المنافسة العالمية سواء في المسابقات العلمية الدولية، أو على وظائف العمل. هذا يتطلب تنقية مناهج التعليم مما يشوبها من نقائص وتحديثها لتواكب متطلبات العصر وتحدياته

٢, ٢. تحقيق التوازن في مناهج التعليم بين القومي، والإقليمي، والعالمي

لا تتحقق الجودة الشاملة في حصيلة الخريج إلا إذا كان يمتلك ما تنتجه الدول الأخرى من معلومات ومعارف، ومكتسبات للمهارات وأساليب التفكير واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي يحتاجها العمل في الدول الأخرى. هذا لا يتأتى إلا إذا حدث توازن في محتوى المناهج التعليمية بين القومي، والإقليمي، والعالمي من حيث المعلومات والمعارف، والمهارات، وأساليب التفكير، واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة

٣, ٢. التركيز على علوم المستقبل في مناهج التعليم

أصبح من المعلوم أن المتعلم يحتاج لمواجهة المستقبل وتحدياته إلى دراسة بعض العلوم التي تؤهله للعيش بنجاح في المستقبل. وقد اتفقت الهيئات العالمية المعنية بالتعليم أن هذه العلوم هي الرياضيات، والعلوم، واللغات؛ ذلك لأن الرياضيات لغة تستخدمها معظم العلوم، والعلوم تتطلب أساساً يساعد على الابتكارات والاختراعات، واللغات تفتح نافذة على نتاج الدول الأخرى من المعرفة والتكنولوجيا

٤, ٢. تطوير مناهج التعليم لتكوين مواطن القرن الحادي والعشرين

مع التغيرات السريعة الحادثة في مجال العلم، والعمل، وبالتالي في المواقف الحياتية في القرن الحادي والعشرين، ظهرت تحديات ومشكلات تتطلب معارف، ومهارات، وأساليب تفكير متنوعة للتعامل معها بنجاح. هذا يضعنا أمام حقيقة مهمة هي ضرورة تطوير مناهج التعليم لإكساب المتعلم ما يحتاجه من تلك المعارف، والمهارات، وأساليب التفكير حتى يتمكن من التعايش بنجاح في هذا القرن. هذا يمكن تحقيقه بتبني ما جاء في التوجهات السابقة

٥, ٢. تبني ثقافة الإبداع بديلا عن ثقافة الذاكرة في التعليم

ارتبطت مناهج التعليم القائمة على القاعدة المعرفية - وهي المناهج المطبقة حاليا في نظامنا التعليمي. - بالفلسفة التقليدية للتربية التي تعتبر أن المعلومات ذات قيمة في حد ذاتها. هذا وجه العملية التعليمية إلى جعل المتعلم يحصل أكبر قدر من المعلومات والمعارف ويحتفظ بها على أساس من الحفظ وليس الفهم في معظم الأحوال، هذا بدوره يكرس ثقافة الذاكرة. ولما كان هناك تراكم سريع للمعارف أدّى إلى تقادمها وعدم جدواها في ظل ظهور معارف حديثة تناسب متطلبات العصر وتحدياته، كان لزاما أن يكون المتعلم قادر على تجديد معارفه من جهة، وقادر على تطبيقها في المواقف المختلفة. هذا لا يتأتى إلا بتكوين قدرات المتعلم الإبداعية وتنميتها، وبالتالي ينبغي أن يتبنى النظام التعليمي ثقافة الإبداع بديلا عن ثقافة الذاكرة التي لم تعد تناسب متطلبات العصر أو تحديات

٦, ٢. التأكيد على تحقيق التعلم مدى الحياة

مع التغيرات السريعة الحادثة ونمو المعارف بدالة أسية، لم تعد سنوات التعليم التي يقضيها المتعلم كافية لتزويده بمستحدثات العلم والتكنولوجيا. لذا ينبغي تبني مبدأ التعليم مدى الحياة إما من خلال التنمية المستدامة للمتعلم بعد تخرجه في المؤسسات التعليمية بحضور دورات تدريبية أو ما شابه ذلك، أو بتنمية مهارات التعليم الذاتي للمتعلم من خلال مناهج التعليم حتى يتمكن من تعليم نفسه ما يستجد في مجال تخصصه

٣. بناء بيئات تعليمية داعمة للتعليم والتعلم داخل المؤسسة التعليمية

من المعلوم أن ما جاء في التوجهات الاستراتيجية السابقة لا يمكن أن يتحقق دون توفير بيئات تعليمية تربوية ثرية بمواقف متنوعة، وأساليب تكنولوجية حديثة تكون داعمة للتعليم والتعلم وتحقيق أهدافه الطموحة

٤. الاهتمام بتوفير بيئة تعليمية مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة

يرتبط هذا التوجه بالتوجه السابق ويتكامل معه، فينبغي الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة بجانب الاهتمام بالعاديين. ذلك لأن تنمية ثروة بشرية متكاملة يتطلب الاهتمام بالعاديين، وذوي الاحتياجات

الخاصة؛ فرعاية المتفوقين والموهوبين ينتج العلماء والمخترعين. أما رعاية ذوي الإعاقات يجعلهم منتجين كل حسب قدرته لأن عدم رعايتهم يجعلهم عبئا على المجتمع من ناحية، ومنافيا لحقوق الإنسان من ناحية أخرى

٥. الإصلاح المتمركز حول المدرسة، وإعدادها للاعتماد

يتطلب بناء بيئات تعليمية داعمة للتعليم والتعلم تبني مبدأ الإصلاح والتطوير المتمركز حول المدرسة، والسعي لتوافر معايير الجودة التي تضمنها " دليل المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي " الذي وضعته الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد الصادر في أغسطس ٢٠٠٩ بشأن الإصلاح المتمركز حول المدرسة كي تصبح كمؤسسة تعليمية معتمدة تتميز مخرجاتها بالجودة

٦. تنمية المعلمين مهنيًا، ورعايتهم اجتماعيًا وماديا

إن تحقيق ما سبق من توجهات لا يمكن أن يتحقق دون معلم جيد، وهذا يتطلب تكوين المعلم وإعداده من الناحيتين التخصصية، والتربوية المهنية إعدادا متطورا يناسب طبيعة العصر. هذا من خلال تطوير برامج إعداد المعلم في كليات التربية بصفة دورية من جهة لضمان جودة الإعداد قبل ممارسة المهنة، ومن خلال التنمية المهنية المستمرة في أثناء الخدمة المتمثلة في الدورات التدريبية التخصصية والتربوية، والبعثات والمهام العلمية الداخلية والخارجية التي تنمي المعلمين تنمية مستدامة تناسب التغيرات الحادثة في مجال التخصص وتربوياته

٧. التكامل بين التعليم الأكاديمي، والتعليم الفني

كما تحتاج الدولة إلى كوادرات أكاديمية، تحتاج أيضا إلى كوادرات فنية حتى تكتمل منظومة رأس المال البشري للدولة. هذا يتطلب الاهتمام بالتعليم الفني وتحديثه مساوية له بالتعليم الأكاديمي، فوجود مخرجات التعليم الأكاديمي، والتعليم الفني تضمن جودة مدخلات التعليم العالي والجامعي، وهذا بدوره يساهم في الارتقاء بمستوى المتعلمين بالتعليم العالي والجامعي وبالتالي جودة مستوى الخريج

٨. اعتبار مرحلة التعليم قبل الجامعي تهيئة وإعداد لمرحلة التعليم العالي والجامعي

يرتبط هذا التوجه بها جاء في التوجه السابق مباشرة، حيث أن ما يدرسه المتعلم من مناهج في التعليم قبل الجامعي يعتبر مطلب سابق لمقررات التعليم العالي والجامعي. هذا يتطلب تصميم مصفوفة مدى وتتابع لمناهج التعليم قبل الجامعي تهيم المتعلم لدراسة مقررات التعليم العالي والجامعي سواء في الكليات النظرية، أو الكليات العملية، أو الكليات الفنية

٩. تطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ

يتطلب هذا التوجه وضع سياسة تعليمية وإدارية على مستوى الوزارة لا تتعدل ولا ترتبط بتغير الوزير على أن تنفذ هذه السياسة على مستوى كل محافظة. وينبغي أن تكون هذه السياسة من المرونة بحيث يمكن تنفيذها حسب طبيعة المحافظة وإمكاناتها المادية والبشرية مع التأكيد على عدم تغيير المعالم الرئيسية، والمرتكزات الأساسية للسياسة التعليمية للوزارة

١٠. تنوع مصادر تمويل التعليم

يستلزم الأخذ بهذه التوجهات ووضعها موضع التنفيذ ميزانية قوية قد لا تستطيع الوزارة تحملها أو الوفاء بها، لذا يتطلب الأمر عدم الإعتماد فقط على ميزانية الوزارة وتنوع مصادر تمويل التعليم التي يمكن أن تمثل في مساهمة رجال الأعمال، والمصانع، والشركات، وأصحاب الأراضي الذين يستفيدون من الكوادر المختلفة التي تفرزها المؤسسات التعليمية سواء قبل الجامعية أو العالية والجامعية؛ ذلك لأن الجودة العالية لمستوى الخريجين من هذه المؤسسات يؤثر إيجابيا في مستوى نتائج أعمالهم

خاتمة:

تعتبر التوجهات السابقة منظومة متكاملة ينبغي الأخذ بها وتنفيذها مجتمعة، ولا يصح الأخذ ببعضها وترك البعض الآخر، هذا لضمان نقلة نوعية في التعليم.

